Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

# تأثير التغير المناخي على النزاعات المسلحة في افريقيا (دراسة حالة بحيرة تشاد)

**م.م. شمس وسام حميد**

**تدريسية في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد / العراق**

shams.wessam@nahrainuniv.edu.iq

استلام البحث:20-09-2026 مراجعة البحث :15-10-2026 قبول البحث:02-11-2026

**الملخص**

تبحث هذا الدراسة في تأثير التغير المناخي على النزاعات المسلحة في إفريقيا من خلال دراسة حالة بحيرة تشاد، التي تمثل نموذجاً لتداخل الأبعاد المناخية والأمنية والتنموية في بيئة هشة تضم الكاميرون، وتشاد، والنيجر، ونيجيريا، وتركز الدراسة على خمسة أبعاد مترابطة؛ يتمثل أولها في (البعد السياسي)، من خلال أثر ضعف الحوكمة وإدارة الموارد المائية العابرة للحدود والتعاون الإقليمي في إدارة الضغوط المناخية، ويرتبط (البعد الاقتصادي) بتراجع الزراعة والرعي وصيد الأسماك وسبل العيش نتيجة الجفاف وتقلب الأمطار وتدهور الموارد، بما يزيد الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد، أما (البعد الاجتماعي) فيظهر في النزوح والهجرة والتوترات بين المزارعين والرعاة والصيادين وتراجع التماسك المجتمعي، ويتجسد (البعد البيئي) في الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي والضغط المتزايد على المياه والموارد الطبيعية، بينما يتمثل (البعد التقني) في توظيف الأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية والرصد الهيدرومناخي والإنذار المبكر لدعم إدارة الموارد والوقاية من المخاطر، وتخلص الدراسة إلى أن التغير المناخي لا يمثل سبباً منفرداً للنزاع، بل يعمل بوصفه (مضاعفاً للمخاطر) من خلال تفاعله مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية، الأمر الذي يستدعي سياسات متكاملة للحد من هشاشة المنطقة وتعزيز السلام والأمن الإنساني.

**الكلمات المفتاحية:** التغيير المناخي، بحيرة تشاد، النزاعات المسلحة، افريقيا، التدهور البيئي.

**Abstract:**

This study examines the impact of climate change on armed conflict in Africa, using the Lake Chad region as a case study—a setting that exemplifies the intersection of climate, security, and development challenges across Cameroon, Chad, Niger, and Nigeria. The study focuses on five interconnected dimensions: the *political dimension*, which concerns the impact of weak governance, the management of transboundary water resources, and regional cooperation in addressing climate-related pressures; the *economic dimension*, linked to the decline of agriculture, pastoralism, and fishing—and the livelihoods dependent upon them—due to drought, erratic rainfall, and resource degradation, all of which exacerbate poverty, food insecurity, and competition for resources; the *social dimension*, manifested in displacement, migration, tensions between farmers, herders, and fishers, and the erosion of social cohesion; the *environmental dimension*, characterized by droughts, floods, land degradation, and mounting pressure on water and natural resources; and the *technical dimension*, which involves the use of satellite technology, geographic information systems (GIS), hydro-climatic monitoring, and early warning systems to support resource management and risk prevention. The study concludes that climate change is not a sole cause of conflict; rather, it acts as a "risk multiplier" by interacting with existing political, economic, social, environmental, and security factors. This necessitates the implementation of integrated policies to reduce the region's vulnerability and foster peace and human security.

**Keywords :** Climate change, Lake Chad, armed conflicts, Africa, environmental degradation.

## المقدمة

أصبح التغير المناخي من أبرز التحديات المركبة التي تواجه المجتمعات الإفريقية، ولا سيما في البيئات الهشة التي تعتمد بصورة مباشرة على الموارد الطبيعية في تأمين الغذاء والدخل والاستقرار الاجتماعي، وتبرز منطقة بحيرة تشاد بوصفها حالة دالة على تداخل الضغوط البيئية مع ضعف الحوكمة، والفقر، والنزوح، والتنافس على المياه والأراضي وسبل العيش، بما قد يهيئ بيئة مواتية لتصاعد التوتر والعنف المسلح، ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في تحديد طبيعة العلاقة بين التغير المناخي

والنزاعات المسلحة: هل يؤدي التدهور المناخي بصورة مباشرة إلى النزاع، أم أنه يعمل عاملاً مضاعفاً للمخاطر يتفاعل مع متغيرات سياسية، واقتصادية، واجتماعية وأمنية؟ وينطلق البحث من فرضية مفادها أن تحسين إدارة الموارد، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتوسيع نظم الإنذار المبكر وبرامج التكيف والتنمية المحلية يمكن أن يحد من احتمالات النزاع، في مقابل عدم تمكين الفرضية نرى أن استمرار الجفاف وتقلب الأمطار وتدهور سبل العيش، مع بقاء ضعف المؤسسات والتهميش، يزيد التنافس والنزوح وقابلية الجماعات المسلحة لاستغلال الهشاشة، وقد وُظّف المنهج الوصفي في عرض الظاهرة وتفسير أبعادها، مع اعتماد منهج دراسة الحالة لتحليل خصوصية حوض بحيرة تشاد والعلاقات المتبادلة بين متغيراته، ويهدف البحث إلى تقديم فهم علمي متوازن لهذه العلاقة، وتحديد مسارات تدخل واقعية تدعم الأمن الإنساني والاستقرار المستدام.

**اولاً: أهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من معالجته صلةً معقدة بين الأمن البيئي والأمن الإنساني والنزاعات المسلحة في واحدة من أكثر مناطق إفريقيا هشاشة، وتتمثل أهميته العلمية في تجاوز التفسير الأحادي للنزاع، وبيان أن أثر المناخ يتحدد من خلال تفاعله مع الحوكمة والاقتصاد والبنية الاجتماعية والقدرة المؤسسية، أما أهميته العملية فتتمثل في إتاحة إطار يساعد صانعي السياسات والمنظمات الإقليمية والمحلية على تصميم استجابات تجمع بين التكيف المناخي، وإدارة الموارد العابرة للحدود، وحماية سبل العيش، ومنع النزاعات وبناء السلام.

**ثانيا: إشكالية البحث**

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى يسهم التغير المناخي في تفاقم النزاعات المسلحة في منطقة بحيرة تشاد، وما الآليات التي تنتقل من خلالها الضغوط المناخية إلى مخاطر أمنية؟ ويتفرع عنه عدد من الأسئلة: كيف يؤثر تراجع الموارد وتذبذبها في التنافس بين الجماعات المحلية؟ وما دور ضعف الحوكمة والفقر والنزوح في تحويل الضغوط البيئية إلى عنف؟ وهل تقلل سياسات التكيف والتعاون الإقليمي والإدارة العادلة للموارد من مستوى المخاطر؟

**ثالثاً: أهداف البحث**

يهدف البحث إلى: تحليل طبيعة العلاقة بين التغير المناخي والنزاعات المسلحة في إفريقيا من خلال حالة بحيرة تشاد؛ تحديد العوامل الوسيطة التي تضاعف أثر الضغوط المناخية، وفي مقدمتها ضعف الحوكمة والفقر والتهميش والنزوح؛ تفسير انعكاسات الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي وتقلب الموارد على سبل العيش والتماسك المجتمعي؛ تقييم الدور المحتمل

للتعاون الإقليمي والتقنيات الحديثة والإنذار المبكر في الوقاية؛ واقتراح توصيات قابلة للتطبيق تعزز التكيف والأمن الإنساني وبناء السلام.

**رابعاً: فرضية البحث**

لا يسبب التغير المناخي النزاع المسلح بصورة حتمية أو منفردة، لكنه يعمل مضاعفاً للمخاطر عندما يتفاعل مع ضعف المؤسسات، وعدم المساواة، وتدهور سبل العيش، والنزوح، والتهديدات الأمنية القائمة، **اذ تنطلق فرضيتنا من جملة مفادها:** كلما تحسنت الإدارة المشتركة والعادلة للموارد، وتعززت بدائل الدخل والتكيف المحلي والإنذار المبكر والتعاون بين دول الحوض، انخفضت فرص تحول الضغوط المناخية إلى نزاع، وإذ ما استمرت الاستجابات المجزأة، وضعف التنسيق، والتوزيع غير العادل للموارد، فقد تؤدي بعض الحلول غير المراعية للسياق المحلي إلى تعميق التهميش أو نقل التنافس من مورد إلى آخر، وبذلك تبقى احتمالات العنف مرتفعة.

**خامساً: منهج البحث**

اعتمد البحث المنهج الوصفي لوصف التحولات المناخية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتحليل الروابط السببية وغير المباشرة بينها من دون افتراض حتمية العلاقة، كما وُظّف منهج دراسة الحالة لتفسير الخصائص المكانية والمؤسسية لحوض بحيرة تشاد، والاستفادة من المقارنة بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، ويقوم توظيف المنهج على جمع الأدبيات والبيانات المتاحة، وتصنيف المؤشرات، وربطها بسياقها الزمني والمكاني، ثم نقد التفسيرات البديلة واستخلاص نتائج وتوصيات منضبطة بحدود الأدلة.

**سادساً: حدود البحث**

1. **الحدود المكانية:** حوض بحيرة تشاد والدول الأربع المرتبطة به: تشاد، والنيجر، ونيجيريا، والكاميرون.
2. **الحدود الموضوعية:** أثر التغير المناخي في النزاعات المسلحة عبر متغيرات الموارد وسبل العيش والحوكمة والنزوح والأمن، مع عدم اختزال النزاع في العامل المناخي وحده.
3. **الحدود الزمنية:** تُحدد وفق المدة التي تغطيها البيانات والمراجع المعتمدة في الدراسة.
4. **الحدود المنهجية:** ترتبط النتائج بجودة البيانات المتاحة وتفاوتها بين دول الحوض، وبصعوبة فصل أثر المناخ إحصائياً عن العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية المتداخلة.

**سابعاً: هيكلية البحث**

**المحور الاول: الإطار النظري:** يتناول مفاهيم التغير المناخي والنزاع المسلح والأمن الإنساني، ويناقش الاتجاهات النظرية التي تفسر المناخ بوصفه عاملاً مضاعفاً للمخاطر، مع تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتقنية.

**المحور الثاني: دراسة حالة بحيرة تشاد:** تبحث خصائص المنطقة وتحولات الموارد وسبل العيش، وصلتها بالنزوح والتنافس والهشاشة الأمنية، ثم تقوّم الاستجابات المؤسسية والإقليمية والحلول المقترحة وتنتهي بعرض النتائج والتوصيات.

المحور الثالث: اليات المعالجة

والخاتمة

**المحور الاول**

**الإطار النظري**

**أولا: المفاهيم**

**أ- تعريف التغير المُناخي**

يمكن تعريف التغير المناخي تعريفاً شاملاً بأنه تحول طويل الأمد وقابل للرصد إحصائياً في متوسط حالة المناخ أو في درجة تقلبه، يمتد عادةً لعقود أو أكثر، ويظهر في تغير درجات الحرارة وأنماط الهطول والرياح ودورات الجفاف والفيضانات وشدة الظواهر المتطرفة، إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المحيطات والغلاف الجليدي والنظم البيئية، وقد ينشأ هذا التحول عن عمليات طبيعية داخل النظام المناخي أو مؤثرات خارجية، إلا أن الاحترار العالمي الراهن يرتبط أساساً بالنشاط البشري، ولا سيما انبعاث غازات الدفيئة الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري وتغير استعمالات الأراضي وإزالة الغابات وبعض الأنشطة الصناعية والزراعية، ومن ثم فالتغير المناخي ليس ارتفاعاً في الحرارة فحسب، بل تغير منظومي يمس الغلاف الجوي والمياه واليابسة والمحيطات والكائنات الحية، وتنتقل آثاره إلى الأمن والصحة والغذاء والاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية.[1]

[1] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير التقييم السادس: التقرير التجميعي—تغير المناخ 2023، جنيف، 2023.

**اما أهم التعريفات العالمية**

1. **تعريف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:** تعرف الاتفاقية التغير المناخي بأنه تغير في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يغير تركيب الغلاف الجوي العالمي، ويضاف إلى التقلب الطبيعي للمناخ المرصود خلال فترات زمنية متماثلة، ويتميز هذا التعريف بطابعه القانوني وتركيزه على المكوّن البشري المضاف إلى التباين الطبيعي.[2]

**2. تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ:** تتبنى الهيئة مفهوماً علمياً أوسع، فالتغير المناخي هو تغير في حالة المناخ يمكن تحديده من خلال تغير متوسط خصائصه أو تباينها، ويستمر مدة طويلة، غالباً عقوداً أو أكثر، سواء نتج عن تباين طبيعي أم نشاط بشري، ويتيح هذا التعريف دراسة الأسباب الطبيعية والبشرية، مع تأكيد تقارير التقييم الحديثة أن الأنشطة البشرية تسببت على نحو لا لبس فيه في الاحترار العالمي.[3]

**3. منظور المنظمة العالمية للأرصاد الجوية:** تتعامل المنظمة مع التغير المناخي من خلال مؤشرات طويلة الأجل قابلة للقياس، مثل درجة الحرارة العالمية، وتركيزات غازات الدفيئة، وحرارة المحيطات، وارتفاع مستوى البحر، وكتلة الأنهار الجليدية والجليد البحري، إلى جانب الظواهر المتطرفة وآثارها. ويساعد هذا المنظور الرصدي في التمييز بين الطقس، بوصفه حالة قصيرة الأجل، والمناخ بوصفه نمطاً إحصائياً طويل الأمد.[4]

**تعريف إجرائي للبحث:** يُقصد بالتغير المناخي في هذه الدراسة التحولات طويلة الأمد، ولا سيما البشرية المنشأ، في درجات الحرارة والأمطار وتواتر الظواهر المتطرفة وتوافر المياه وحالة الأراضي، وما تخلقه من ضغوط متفاوتة على الموارد وسبل العيش والمؤسسات، فتعمل بوصفها عاملاً مضاعفاً للمخاطر وليست سبباً حتمياً منفرداً للنزاع.

**ب- النزاعات المسلحة**

1- التعريف: يقصد بالنزاع المسلح حالة واقعية من استخدام القوة المسلحة المنظَّمة تتجاوز الاضطرابات والتوترات الداخلية أو أعمال العنف المتفرقة، وتترتب عليها قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو كفّوا عن المشاركة فيه، ووفق التصنيف القانوني الحديث للجنة الدولية للصليب الأحمر، ينقسم النزاع المسلح إلى نوعين رئيسين: **نزاع مسلح دولي** ينشأ عند اللجوء إلى القوة المسلحة بين دولتين أو أكثر، ولو لم يصدر إعلان رسمي

[2] Ibid.

[3] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المادة الأولى: التعريفات، النص الرسمي للاتفاقية.

[4] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، حالة المناخ العالمي 2024، جنيف، 2025.

بالحرب؛ و**نزاع مسلح غير دولي** يقع بين القوات الحكومية وجماعة مسلحة منظمة، أو بين جماعات مسلحة منظمة داخل إقليم دولة، متى بلغ العنف درجة كافية من الشدة وتمتعت الأطراف غير الحكومية بحد أدنى من التنظيم، ويظل التصنيف قائماً على الوقائع والمعايير القانونية، لا على الأوصاف السياسية التي تطلقها الأطراف.[5]

2- **النزاعات المسلحة في السياق الإفريقي:** تُفهم النزاعات المسلحة في إفريقيا بوصفها ظواهر متعددة المستويات، قد تكون داخلية أو عابرة للحدود، وتتداخل فيها المنافسة على السلطة، وضعف المؤسسات، والتهميش، والحدود الهشة، وانتشار السلاح، والاقتصادات غير الرسمية، ونشاط الجماعات المسلحة، إلى جانب ضغوط الفقر والنزوح وتراجع الخدمات، لذلك لا يصح تفسير هذه النزاعات بسبب واحد أو نسبة العنف إلى التباين البيئي أو الإثني وحده؛ فالإنسان المتضرر قد يواجه في الوقت نفسه فقدان مورد رزقه، وانعدام الأمن، والنزوح، وضعف الوصول إلى الماء والغذاء والصحة والتعليم.[6]

3- **تأثير التدهور البيئي في النزاعات المسلحة:** يشمل التدهور البيئي تراجع خصوبة الأرض والتصحر وإزالة الغابات، ونقص المياه أو تلوثها، وفقدان التنوع الحيوي، وتدهور المراعي ومصائد الأسماك، وما يرتبط بذلك من جفاف وفيضانات وتقلبات مناخية، ولا يؤدي هذا التدهور إلى النزاع بصورة آلية؛ بل يعمل غالباً **مضاعفاً للمخاطر**، فعندما تتقلص الموارد وتتراجع سبل العيش، قد تتغير مسارات الرعي والهجرة، ويزداد الاحتكاك بين المزارعين والرعاة والصيادين، وترتفع أسعار الغذاء، وتتسع فجوات الثقة في الدولة[7]، وإذا اقترنت هذه الضغوط بضعف الحوكمة وعدم عدالة الوصول إلى الأرض والمياه وغياب الوساطة، يصبح توظيف المظالم والتجنيد في الجماعات المسلحة أكثر احتمالاً، وفي الاتجاه المعاكس، يفاقم النزاع نفسه التدهور البيئي عبر تعطيل إدارة الموارد، وتدمير البنية المائية والزراعية، وقطع الأشجار بصورة غير مستدامة، وتقييد حركة السكان، وتحويل مناطق طبيعية إلى مواقع عسكرية أو مصادر تمويل؛ فتتشكل دائرة متبادلة بين الهشاشة البيئية والعنف.[8]

**خلاصة تحليلية:** تؤكد الحالات الإفريقية أن البيئة ليست فاعلاً مقاتلاً، وأن المجتمعات المتضررة ليست محكومة بالعنف، العامل الحاسم هو كيفية إدارة الندرة والمخاطر: فالحوكمة العادلة، وحماية مسارات الرعي، وتسوية حقوق الأرض والمياه،

[5] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كيف يُعرَّف مصطلح النزاع المسلح في القانون الدولي الإنساني؟ ورقة رأي محدثة، 2024.

[6] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة، إرشادات وقواعد قانونية محدثة.

[7] Nagarajan وآخرون، السلام في مناخ متطرف: أثر مخاطر الأمن المناخي في فرص الاستقرار في بحيرة تشاد، مجلةPLOS Climate ، 2024.

[8] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف والهشاشة، الفصل التاسع: إفريقيا.

والإنذار المبكر، وبدائل الدخل، واستعادة النظم البيئية، والمشاركة المحلية يمكن أن تفصل بين الضغط البيئي والتصعيد المسلح، أما تجاهل احتياجات السكان أو تنفيذ تدخلات لا تراعي السياق فقد ينقل الضرر من جماعة إلى أخرى ويعمق عدم الثقة.

**ثانيا الابعاد النظرية**

**1- التأثير في البعد السياسي**

يفرض التغير المناخي ضغوطاً متزايدة على الدولة ومؤسساتها؛ إذ يرفع الطلب على إدارة الكوارث والخدمات والحماية الاجتماعية، ويجعل توزيع المياه والأرض والطاقة والتمويل العام أكثر حساسية سياسياً، وقد يؤدي تفاوت التعرض للمخاطر والقدرة على التكيف إلى تعميق الشعور بالتهميش وتقويض الثقة بالمؤسسات إذا كانت الاستجابة بطيئة أو غير عادلة، كما تتجاوز بعض الآثار الحدود الوطنية، فتزداد أهمية التفاوض حول الأنهار والأحواض المشتركة، والهجرة، والتمويل المناخي، والخسائر والأضرار، وأمن الغذاء والطاقة، ولا يعني ذلك أن المناخ يولد النزاع آلياً؛ بل قد يضاعف الهشاشة القائمة عندما يقترن بضعف الحوكمة وعدم المساواة وغياب آليات التسوية، وفي المقابل، تستطيع المؤسسات الشفافة والمشاركة المحلية والتعاون الدولي تحويل العمل المناخي إلى مجال لتعزيز الشرعية والتعاون والسلام.[9]

**2- التأثير في البعد الاقتصادي**

يؤثر التغير المناخي في النمو والإنتاجية والاستثمار والمالية العامة عبر خسائر الأصول والبنية التحتية، وتعطل سلاسل الإمداد، وتراجع إنتاجية الزراعة والعمل تحت الإجهاد الحراري، وارتفاع تكاليف الصحة والتأمين والطاقة وإعادة الإعمار، وتتحمل الاقتصادات منخفضة الدخل والأسر الفقيرة نصيباً أكبر من الضرر بسبب اعتمادها على قطاعات حساسة للمناخ وضعف قدرتها على الادخار والتأمين والتكيف، ويشير البنك الدولي إلى أن تغير المناخ يهدد أهداف التنمية طويلة الأجل وخفض الفقر، بينما تؤكد تقارير المناخ والتنمية أن الاستثمار في المرونة والبنية الأساسية والخدمات والمهارات يمكن أن يقلل الخسائر ويخلق فرص عمل وأسواقاً جديدة في الطاقة النظيفة والنقل والزراعة والتقنيات المناخية، لذلك لا تقتصر الكلفة الاقتصادية على كلفة الضرر، بل تشمل أيضاً كلفة التأخر في التحول، مع ضرورة إدارة التحول العادل حتى لا تتحمل الفئات الأضعف أعباءه بصورة غير متناسبة.[10]

[9] البنك الدولي، تقارير المناخ والتنمية القطرية: من أزمة المناخ إلى أجندة تنموية جديدة، 2024.

[10] Ibid.

3- **التأثير في البعد الاجتماعي**

تظهر الآثار الاجتماعية في الصحة والأمن الغذائي والمائي والسكن والتعليم والعمل والهجرة والتماسك المجتمعي، فموجات الحر والفيضانات والجفاف والحرائق تزيد أخطار الوفاة والمرض وسوء التغذية، وقد تعطل المدارس والخدمات الأساسية وتدفع إلى النزوح المؤقت أو الدائم، وتتوزع هذه الآثار بصورة غير متساوية؛ إذ تكون الفئات محدودة الدخل، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوو الاحتياجات الصحية، وسكان المناطق الهشة أقل قدرة على الوقاية والتعافي، ويمكن لفقدان سبل العيش وتغير أنماط التنقل والتنافس على الموارد أن يزيد التوتر الاجتماعي، لكنه لا يقود بذاته إلى العنف، وتؤكد المقاربة الإنسانية أن العدالة المناخية، والحماية الاجتماعية، والإنذار المبكر، والوصول المنصف إلى الخدمات والمعلومات، ومشاركة المجتمعات في القرار عناصر أساسية لخفض الهشاشة وصون الكرامة الإنسانية.[11]

**خلاصة تحليلية**

يتضح أن التغير المناخي ظاهرة فيزيائية ذات نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة؛ فالخطر النهائي لا تحدده شدة الظاهرة المناخية وحدها، بل يتكون من تفاعل الخطر مع درجة التعرض والهشاشة والقدرة على التكيف. وعلى هذا الأساس، تختلف النتائج بين الدول والمناطق حتى عند التعرض لظاهرة متشابهة. وتدعم الأدلة الحديثة الجمع بين خفض الانبعاثات والتكيف وإدارة المخاطر والتنمية العادلة، بدلاً من التعامل مع المناخ بوصفه ملفاً بيئياً منفصلاً.

**المحور الثاني**

**تأثير التغير المناخي على النزاعات المُسلحة في بحيرة تشاد**

**أولا: التحولات المناخية والبيئية وتأثيرها على النزاعات المسلحة في بحيرة تشاد**

تُعد بحيرة تشاد منظومة مائية واجتماعية عابرة للحدود يعتمد عليها سكان في تشاد ونيجيريا والنيجر والكاميرون في الزراعة والرعي وصيد الأسماك والتجارة المحلية. ولذلك فإن التحولات التي تصيب المناخ والبيئة لا تبقى مجرد تغيرات في درجات الحرارة أو مساحة المياه، بل تصل مباشرة إلى حياة الأسر وقدرتها على الغذاء والعمل والتنقل الآمن. ومع ذلك، لا يفترض البحث وجود علاقة حتمية بين المناخ والعنف؛ فهذه التحولات ترفع مستوى الضغط، بينما تحدد الحوكمة وعدالة توزيع الموارد ووجود الخدمات وآليات الوساطة ما إذا كان الضغط سيُدار سلمياً أم يتحول إلى توتر ونزاع.[12]

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرمجة للمناخ والسلام والأمن: مراجعة موضوعية ودليل إرشادي، 2026.

[12] Nagarajan, C. et al., Peace in an Extreme Climate: How Climate-related Security Risks Affect Prospects for Stability in Lake Chad, PLOS Climate, 2024.

### 1. التحولات المناخية

تتمثل أبرز التحولات المناخية في حوض بحيرة تشاد في ارتفاع درجات الحرارة، وشدة التذبذب في الأمطار زمانياً ومكانياً، وتكرر موجات الجفاف، إلى جانب هطول أمطار غزيرة وفيضانات مفاجئة في بعض المواسم، وتزداد حساسية البحيرة لهذه التقلبات لأنها ضحلة وتعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات نهري شاري ولوغون؛ ومن ثم ينعكس تغير المطر والتدفق سريعاً على المياه المفتوحة والمستنقعات والجزر والمناطق الصالحة للزراعة والرعي، ويبين البنك الدولي أن مساحة البحيرة شهدت انكماشاً حاداً بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين بسبب انخفاض الأمطار المغذية للحوض، مع تعافٍ جزئي لاحق وتقلب مستمر؛ لذا فالأدق علمياً عدم تصوير البحيرة كمسطح يتناقص بخط ثابت، بل كنظام شديد التذبذب وعدم اليقين. إن هذا الاضطراب يربك مواعيد الزراعة والحصاد، ويقلل القدرة على توقع أماكن الماء والمرعى والأسماك، ويعرض الأسر لخسائر متكررة يصعب تعويضها، وفي الفيضانات، قد يفقد الإنسان منزله أو محصوله أو ماشيتَه في أيام قليلة؛ وفي الجفاف يتآكل الدخل والغذاء ببطء، لكن الأثر الإنساني في الحالتين واحد: اتساع الحاجة، وتراجع الإحساس بالأمان، وزيادة الاعتماد على المساعدات أو الهجرة.[13]

### 2. التحولات البيئية

تشمل التحولات البيئية تدهور التربة وفقدان خصوبتها، والتصحر وزحف الرمال، وتراجع الغطاء النباتي والمراعي، وإزالة الأشجار، وتدهور الأراضي الرطبة والتنوع الحيوي، فضلاً عن تلوث المياه والاستغلال غير المستدام للمياه السطحية والجوفية، وتزداد الضغوط مع النمو السكاني وارتفاع الطلب على الغذاء والماء والطاقة، ومع ضعف الإدارة المتكاملة للحوض، ويتحول تغير شكل البحيرة وخطوط شواطئها وممراتها المائية إلى تغير في حقوق الانتفاع الفعلية؛ فقد تظهر أرض قابلة للزراعة في موضع كان مغموراً، أو تختفي منطقة صيد، أو يتغير مسار قطيع بحثاً عن الماء، وهنا لا تكون المشكلة في المورد الطبيعي وحده، بل في غموض من يملك حق استخدامه، وفي قدرة المؤسسات التقليدية والرسمية على تنظيم هذا الاستخدام بصورة عادلة، كما أن النزاع المسلح يفاقم التدهور بدوره، إذ يعطل الصيانة والرصد والأسواق والخدمات البيطرية والزراعية، ويدفع بعض السكان إلى استغلال مكثف وقصير الأمد للخشب أو الأرض والمياه من أجل البقاء؛ فتتكون حلقة متبادلة بين تدهور البيئة وضعف سبل العيش وانعدام الأمن.[14]

---

[13] البنك الدولي، البيانات الكامنة وراء آثار انكماش بحيرة تشاد، 2024.

[14] البنك الدولي، الأمن المائي طريق للخروج من فخ مخاطر النزاع والمناخ في حوض بحيرة تشاد، 2023.

**مدى تأثير التحولات المناخية والبيئية في مضاعفة أخطار النزاعات المسلحة** تعمل هذه التحولات في بحيرة تشاد بوصفها مضاعفاً للمخاطر من خلال مسارات مترابطة. أولها **إضعاف سبل العيش**؛ فتراجع المحصول أو الصيد أو القطيع يخفض دخل الأسرة ويزيد انعدام الأمن الغذائي، وثانيها **زيادة التنافس والاحتكاك** عندما يلتقي المزارعون والرعاة والصيادون والنازحون في رقعة أضيق أو في مواسم غير معتادة، ولا تتوافر قواعد واضحة للوصول إلى الماء والأرض، وثالثها **النزوح والضغط على المجتمعات المستضيفة**، إذ تنتقل أسر منهكة إلى مناطق تعاني أصلاً نقص الخدمات والعمل، فتزداد الضغوط على المدارس، والمراكز الصحية ،والمياه والأسواق، ورابعها **تراجع الثقة بالمؤسسات** إذا بدت الاستجابة غير عادلة أو عجزت الدولة عن حماية المدنيين وتسوية المنازعات، وخامسها **الاستغلال المسلح للهشاشة**؛ فقد تستغل الجماعات المسلحة فقدان الدخل والمظالم المحلية لتقديم المال أو الحماية أو فرص الانتماء، ولا سيما للشباب الذين ضاقت أمامهم البدائل.[15]

وتدعم دراسة ميدانية محكّمة نُشرت في عام 2024 هذا التفسير؛ فقد استندت إلى 229 مقابلة معمقة في دول الحوض الأربع، وحددت أربعة أخطار مترابطة: زيادة انعدام أمن سبل العيش بسبب التغير المناخي والبيئي، وارتفاع الهشاشة لأن النزاع يضعف قدرات التكيف، وتصاعد النزاعات حول الموارد، وإمكان تغذية التجنيد في الجماعات المسلحة عبر انعدام أمن الدخل، كما أكدت زيارة فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن إلى نيجيريا في ديسمبر 2024 أن فهم الصلة بين المناخ والسلام والأمن في شمال شرق نيجيريا يتطلب استجابات طويلة الأجل تراعي الواقع المحلي، وبذلك لا يكون المناخ سبباً منفرداً لتمرد بوكو حرام أو غيره، لكنه يوسع البيئة التي تتحرك فيها أسباب النزاع الأصلية، مثل ضعف الحكم والفقر والتهميش والعنف القائم.[16]

إن البعد الإنساني لهذه الحلقة واضح: فالأسرة التي تفقد موردها لا تبحث عن النزاع، بل عن الأمان والغذاء ومستقبل أطفالها، وعندما تتوافر إدارة عادلة للمياه والأرض، ومسارات آمنة للرعي، ووساطة محلية، وإنذار مبكر، وحماية اجتماعية، وفرص عمل متنوعة، يمكن احتواء الضغط البيئي قبل تحوله إلى صدام، أما حين تغيب هذه الضمانات، فإن الصدمة المناخية قد تصبح نقطة جديدة في مسار طويل من الحرمان والنزوح والعنف.

[15] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف والهشاشة، الفصل التاسع: إفريقيا.

[16] الأمم المتحدة في نيجيريا، زيارة فريق مجلس الأمن غير الرسمي لمعالجة تحديات المناخ والسلام والأمن في حوض بحيرة تشاد، 2024.

**ثانياً: التحولات الاقتصادية والاجتماعية للتغير المناخي وتأثيرها على النزاعات المسلحة في بحيرة تشاد**

لا تتوقف آثار التغير المناخي في حوض بحيرة تشاد عند حدود الماء والأرض، بل تنتقل إلى الاقتصاد اليومي والعلاقات الاجتماعية، فالأسرة التي تعتمد على محصول موسمي أو قطيع صغير أو رحلة صيد لا تتعامل مع الجفاف أو الفيضان بوصفهما رقماً مناخياً؛ بل بوصفهما نقصاً في الطعام، أو ديناً جديداً، أو انقطاعاً عن المدرسة، أو قراراً صعباً بالرحيل، وفي بيئة تعاني أصلاً الفقر وضعف الخدمات والعنف المسلح، قد تتحول الخسارة الاقتصادية والصدمة الاجتماعية إلى عوامل إضافية توسع الهشاشة، من دون أن تكون سبباً منفرداً أو حتمياً للنزاع.[17]

1. **التحولات الاقتصادية**

يقوم جانب كبير من اقتصاد بحيرة تشاد على الزراعة المطرية والمروية، والرعي، وصيد الأسماك، والتجارة المحلية والعابرة للحدود، ويؤدي اضطراب الأمطار والجفاف والفيضانات وارتفاع الحرارة إلى تقلب الإنتاج وتلف المحاصيل ونفوق الماشية وصعوبة الصيد، كما يرفع كلفة النقل والغذاء ويضعف الأسواق وسلاسل الإمداد، وعندما يفقد المنتج أدواته أو أرضه أو قطيعه، لا يخسر دخله فقط، بل قد يفقد القدرة على الاقتراض أو العودة إلى نشاطه في الموسم التالي، وقد أظهرت فيضانات عام 2024 حجم هذه الهشاشة؛ إذ تضررت مساحات زراعية واسعة ومساكن ومدارس وقطعان في دول الحوض، فتراجعت مصادر الدخل والغذاء معاً، ويفاقم النزاع هذه الخسائر عبر إغلاق الطرق والأسواق، وتقييد الحركة إلى الحقول والمراعي ومناطق الصيد، وفرض الإتاوات أو نهب الأصول، وهروب الاستثمار والعمالة الماهرة، وينشأ بذلك اقتصاد هش قصير الأمد، قد يعتمد على المساعدة أو الاقتراض القاسي أو بيع الممتلكات، بينما تتقلص فرص العمل أمام الشباب والنساء[18]، ويشير البنك الدولي إلى أن الإقليم يتأخر عن المتوسطات الوطنية في الفقر والنمو والمؤشرات الاجتماعية، وأن التفاعل بين تغير المناخ والنزاع يعيد إنتاج حلقة من انخفاض الإنتاجية، وضعف الترابط بالأسواق، وقلة الفرص، وفي المقابل، يبين

[17] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حكاية بحيرة آخذة في الاختفاء: التدهور البيئي وسبل العيش في بحيرة تشاد.

[18] Onuoha, F., Tchie, A. E. Y., & Zabala, M. L., Climate Security, Natural Resource Conflict, and Community Resilience in the Lake Chad Basin, Training for Peace, 2024.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الاستثمار في الوظائف المحلية، والمدخلات الزراعية والسمكية، والطاقة الشمسية، وإعادة فتح الخدمات والأسواق يمكن أن يدعم الاستقرار لأنه يعيد للناس قدرة الاختيار والاعتماد على الذات.[19]

2. **التحولات الاجتماعية**

تظهر التحولات الاجتماعية في النزوح وتغير أنماط التنقل، وتزايد الضغط على الماء والسكن والمدارس والمراكز الصحية، واضطراب شبكات التضامن داخل الأسرة والقرية. ووفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بلغ عدد النازحين داخلياً في حوض بحيرة تشاد نحو 2.9 مليون شخص بنهاية ديسمبر 2024، مع استمرار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتدهور الوصول إلى الخدمات الأساسية، كما توضح المنظمة الدولية للهجرة أن أزمة الحوض ناتجة عن تفاعل النزاع مع الفقر المدقع ونقص التنمية والمناخ المتغير، لا عن عامل واحد، ويؤدي النزوح المتكرر إلى تغيير أدوار أفراد الأسرة؛ فقد تتحمل النساء مسؤوليات اقتصادية ورعائية أكبر في ظروف محدودة الموارد، وقد ينقطع الأطفال عن التعليم، ويواجه الشباب فراغاً اقتصادياً واجتماعياً يجعلهم أكثر تعرضاً للاستغلال، وفي المجتمعات المستضيفة، قد تتقاسم أسر فقيرة أصلاً الماء والأرض والعمل والخدمات مع وافدين جدد، فتظهر توترات إذا غابت المساعدة العادلة وآليات الحوار، كذلك قد تؤدي التحولات في مسارات الرعي ومواسم الزراعة والصيد إلى احتكاكات بين جماعات اعتادت التعاون والتبادل، ومع ذلك، لا تكون النتيجة دائماً صراعاً؛ فكثير من المجتمعات تطور ترتيبات محلية لتقاسم الموارد، وتستند إلى الروابط العائلية والتجارية والدينية والتقليدية للحفاظ على التماسك.[20]

3. **مدى تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مضاعفة أخطار النزاعات المسلحة**

تضاعف التحولات الاقتصادية والاجتماعية أخطار النزاع من خلال مسارات مترابطة. أولها **انكماش الفرص المشروعة**؛ فعندما تتراجع الزراعة والصيد والرعي والتجارة، يصبح الحصول على دخل منتظم أكثر صعوبة، وثانيها **اتساع عدم المساواة والشعور بالتهميش** إذا تركزت المساعدات أو المشروعات في مناطق أو فئات دون غيرها. وثالثها **تراكم النزوح والضغط على الخدمات**، بما قد يحول المنافسة اليومية على الماء والسكن والعمل إلى توتر محلي، ورابعها **تآكل الثقة والروابط الاجتماعية** حين تعجز المؤسسات عن حماية الممتلكات أو ضمان وصول منصف إلى الموارد، وخامسها **زيادة قابلية الاستغلال والتجنيد**؛ إذ تستطيع الجماعات المسلحة استغلال الحاجة إلى المال أو الحماية أو المكانة، ولا سيما بين الشباب

[19] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حوض بحيرة تشاد: لمحة إنسانية حتى 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، 2024.

[20] المنظمة الدولية للهجرة، لوحة معلومات أزمة حوض بحيرة تشاد، العدد 67، آب/أغسطس 2024.

المحرومين من التعليم والعمل، لكن قوة هذا الأثر ليست ثابتة؛ فهي ترتفع حين تقترن الصدمة المناخية بضعف الحوكمة والعنف المستمر وغياب الحماية الاجتماعية، وتنخفض عندما تتوافر أسواق مفتوحة، وخدمات أساسية، وتعويضات عادلة، وفرص عمل، ووساطة محلية، ومشاركة حقيقية للسكان، وقد حددت دراسة ميدانية محكّمة في دول الحوض الأربع[21]، منشورة عام 2024، مسارات تربط انعدام أمن سبل العيش والنزاع على الموارد وضعف القدرة على التكيف بإمكانات التجنيد المسلح، كما يبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن استعادة الخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية عنصر أساسي في تثبيت المناطق المتضررة وعودة السكان بصورة أكثر أمناً، إن الإنسان هنا ليس مجرد متلقٍ للخطر ؛ فالمزارع والراعي والصياد والنازح يمتلكون معرفة محلية وقدرة على التكيف، لكنهم يحتاجون إلى مؤسسات تحمي حقوقهم وتسمح لهم بالمشاركة، لذلك فإن تنويع الدخل، ودعم المشروعات الصغيرة، وإعادة فتح الطرق والأسواق والمدارس والمراكز الصحية، وتوفير حماية اجتماعية مستجيبة للصدمات، وإدارة عادلة للأرض والماء، ليست سياسات تنموية منفصلة عن الأمن، بل أدوات عملية لمنع تحول الضغوط المناخية إلى دورة جديدة من النزوح والعنف.[22]

**المحور الثالث**

**آليات المعالجة**

**آليات المعالجة العلمية للتغير المناخي والتدهور البيئي المؤثرين في النزاعات المسلحة في بحيرة تشاد**

تتطلب معالجة العلاقة بين التغير المناخي والتدهور البيئي والنزاعات المسلحة في بحيرة تشاد مقاربة علمية متكاملة لا تفصل بين البيئة والاقتصاد والأمن الإنساني، والمقصود بالمعالجة العلمية هو أن تنطلق التدخلات من بيانات قابلة للتحقق، وتحليل للمخاطر والهشاشة، ومشاركة المجتمعات المحلية، ثم تخضع لقياس دوري يبين ما إذا كانت قد خفضت التعرض للصدمات وحسّنت سبل العيش ومنعت التوتر، ولا يكفي تنفيذ مشروع مائي أو أمني منفرد؛ لأن الحل الذي يزيد وصول جماعة إلى مورد على حساب جماعة أخرى قد ينقل الخطر بدلاً من معالجته، لذلك ينبغي أن تكون التدخلات حساسة للنزاع، عادلة في توزيع المنافع، وقابلة للتكيف مع تغير الظروف.[23]

1. **بناء نظام إقليمي للرصد والإنذار المبكر**

[21] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز الاستقرار في الساحل: مواجهة المناخ والعنف وانعدام الأمن بحلول ملائمة، 2024.

[22] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كسر حلقة النزاع والهشاشة في حوض بحيرة تشاد: نهج تعاوني، 2024.

[23] البنك الدولي، المذكرة الاقتصادية الإقليمية لبحيرة تشاد: التنمية من أجل السلام، 2021.

تبدأ المعالجة بدمج بيانات الأقمار الصناعية ومحطات الأرصاد وقياسات الأنهار والمياه الجوفية مع بيانات المحاصيل والأسعار والنزوح والحوادث الأمنية، وتُحلل هذه البيانات مكانياً وزمنياً لإنتاج خرائط دورية للجفاف والفيضانات وتدهور الغطاء النباتي والضغط على المراعي ومناطق الاحتكاك، ولتحويل المعرفة إلى حماية فعلية، يجب إيصال التحذيرات بلغات محلية عبر الإذاعة والهاتف والسلطات التقليدية، وربط كل مستوى خطر بإجراء محدد، مثل فتح مسار بديل للرعي، أو حماية مخزون الحبوب، أو نشر فرق وساطة، أو إجلاء السكان قبل الفيضان. وينبغي أن تتولى لجنة حوض بحيرة تشاد تنسيق معايير البيانات وتبادلها بين الدول، مع حماية المعلومات الشخصية وتجنب استخدام الرصد للإضرار بالمدنيين.[24]

2. **الإدارة المتكاملة والعادلة للمياه والأرض**

ينبغي التعامل مع الحوض كوحدة بيئية مشتركة، عبر موازنات مائية محدثة، ورصد السحب والتلوث، وصيانة القنوات والآبار ومنشآت حصاد المياه، وتحسين كفاءة الري والتخزين، ويجب أن تقترن الحلول الهندسية بقواعد واضحة لحقوق الانتفاع، ولجان محلية تضم المزارعين والرعاة والصيادين والنساء والنازحين، ومسارات متفق عليها للرعي والوصول إلى نقاط الماء، ويساعد تطبيق ميثاق مياه الحوض، والتقييم البيئي والاجتماعي للمشروعات، والتشاور العابر للحدود في منع أن تنتج البنية الجديدة رابحين وخاسرين بصورة تغذي المظالم، كما يلزم تقييم أي مشروع واسع لتحويل المياه أو تغيير مجاريها تقييماً مستقلاً لتأثيراته الهيدرولوجية والبيئية والاجتماعية والأمنية قبل اتخاذ القرار.

3. **استعادة النظم البيئية والتكيف القائم على الطبيعة**

تشمل المعالجة استعادة الأراضي الرطبة والمراعي والتربة المتدهورة، وحماية الغطاء النباتي، وتثبيت الكثبان، وإعادة التشجير بأنواع محلية، وتنظيم الصيد وقطع الأشجار، ومكافحة الأنواع الغازية والتلوث، وينبغي اختيار المواقع بتقييم علمي يوازن بين التنوع الحيوي واحتياجات السكان، مع صيانة طويلة الأجل ومراقبة معدلات بقاء النباتات وتحسن خصوبة التربة وجودة المياه، وتؤكد خبرات التكيف القائم على النظم البيئية أن استعادة الطبيعة تكون أكثر فاعلية حين تصمم مع المجتمع لا نيابة عنه؛ فالمزارع والراعي والصياد يمتلكون معرفة بمواسم الماء والتربة ومسارات الحركة، وإشراكهم يقلل الضرر غير المقصود ويزيد استدامة النتائج.[25]

4. **تعزيز سبل العيش والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات**

[24] مفوضية حوض بحيرة تشاد والاتحاد الإفريقي، الاستراتيجية الإقليمية المعدلة للاستقرار والتعافي والمرونة في المناطق المتأثرة ببوكو حرام، مراجعة 16 كانون الأول/ديسمبر 2024.

[25] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إطلاق المرحلة الجديدة من مرفق الاستقرار الإقليمي لحوض بحيرة تشاد، 2024–2028.

تتطلب الوقاية من تحول الصدمة المناخية إلى أزمة أمنية تنويع مصادر الدخل، وتطوير الزراعة الذكية مناخياً، واستخدام أصناف قصيرة الدورة ومقاومة للجفاف، وحصاد المياه، وتحسين صحة الحيوان وإدارة المراعي، وتوفير معدات حفظ وتصنيع الأسماك، والطاقة الشمسية للمضخات والتبريد، ويكتمل ذلك بطرق ريفية ومخازن وأسواق آمنة، وتمويل صغير وتأمين زراعي مناسب، وبرامج نقد مقابل العمل في استعادة الأراضي[26]، كما ينبغي أن تتوسع التحويلات النقدية والتغذية المدرسية ودعم الأسر فور صدور إنذار مبكر، لأن التدخل قبل بيع الماشية أو أدوات الإنتاج أقل كلفة وأكثر إنسانية من الاستجابة بعد النزوح، ويجب أن تصل المنافع بوضوح إلى النساء والشباب والأسر النازحة والمستضيفة، وفق معايير معلنة تمنع المحاباة.[27]

### 5. دمج التكيف المناخي بمنع النزاعات وبناء السلام

يجب إجراء تحليل للنزاع قبل كل تدخل لمعرفة الجماعات المتأثرة، وعلاقات القوة، وحقوق الأرض والمياه، ومصادر الشكوى، ثم فحص ما إذا كان المشروع يقلل التوتر أو يعيد توزيعه، وتشمل الأدوات العملية لجان الوساطة المحلية والعابرة للحدود، وتوثيق الاتفاقات الموسمية بين المزارعين والرعاة والصيادين، وآليات تظلم مستقلة، ودعم القيادات التقليدية والمدنية، ومشاركة النساء والشباب في القرار، كما ينبغي ربط الإنذار المناخي بمؤشرات اجتماعية وأمنية، مثل ارتفاع أسعار الغذاء أو النزوح أو إغلاق الأسواق، حتى تتحرك فرق الوساطة والخدمات قبل التصعيد، وتنسجم هذه المقاربة مع استراتيجية الاستقرار والتعافي والمرونة في حوض بحيرة تشاد، التي تجمع السلام والحماية والإدارة المستدامة للموارد وسبل العيش والحوكمة الإقليمية.[28]

### 6. الحوكمة الإقليمية والتمويل والمتابعة العلمية

تحتاج دول الحوض إلى خطة مشتركة تحدد الأدوار بين لجنة حوض بحيرة تشاد والوزارات والسلطات المحلية والمنظمات المجتمعية، وإلى تمويل متعدد السنوات يجمع العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، ويُفضّل توجيه التمويل عبر خطط محلية معلنة وموازنات شفافة، مع تدقيق مستقل ونشر النتائج، ويجب قياس النجاح بمؤشرات تتجاوز عدد المنشآت، مثل انخفاض خسائر المحاصيل والنزوح، وتحسن الوصول العادل إلى الماء، وانخفاض المنازعات حول الموارد، وارتفاع الدخل والتنوع الحيوي والثقة بالمؤسسات، وتستخدم خطوط أساس ومجموعات مقارنة أو تقييمات قبلية وبعدية حيثما أمكن، مع مراجعة

[26] Onuoha, F., Tchie, A. E. Y., & Zabala, M. L., Climate Security, Natural Resource Conflict, and Community Resilience in the Lake Chad Basin ،Training for Peace 2024

[27] البنك الدولي، مشروع التعافي والتنمية في منطقة بحيرة تشاد: تقرير حالة التنفيذ والنتائج، كانون الأول/ديسمبر 2024.

[28] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، تحسين إدارة بحيرة تشاد عبر بناء المرونة المناخية وخفض ضغوط النظام البيئي.

دورية تتيح إيقاف التدخل الضار أو توسيع التدخل الناجح، وتوفر استراتيجية الاستقرار والتعافي والمرونة المعدلة للفترة 2025–2030 إطاراً إقليمياً مناسباً لربط هذه الإجراءات بخطط إقليمية ومحلية قابلة للمساءلة.[29]

**خلاصة المعالجة**

تنجح المعالجة حين يشعر السكان بأن الماء والأرض والخدمات والفرص تُدار بعدالة، وحين تصل المعلومة قبل الكارثة ويصل الدعم قبل أن تفقد الأسرة آخر أصولها، لذلك فإن استعادة البيئة، وحماية سبل العيش، وتسوية النزاعات المحلية، والتعاون الإقليمي ليست مسارات منفصلة، بل منظومة وقاية واحدة تكسر الحلقة التي تجعل الصدمة المناخية والتدهور البيئي يزيدان هشاشة المجتمع أمام العنف المسلح.

**الخاتمة**

يخلص البحث إلى أن العلاقة بين التغير المناخي والنزاعات المسلحة في منطقة بحيرة تشاد علاقة غير مباشرة ومركبة؛ فالتغيرات البيئية تضغط على الموارد وسبل العيش، إلا أن تحول هذه الضغوط إلى عنف يتوقف على كفاءة المؤسسات، وعدالة التوزيع، ومستوى التعاون، وقوة شبكات الحماية الاجتماعية، وحضور التهديدات المسلحة، ومن ثم فإن معالجة المشكلة لا تتحقق بحلول أمنية منفردة أو مشروعات بيئية معزولة، بل تتطلب مقاربة متكاملة تراعي الإنسان والبيئة والتنمية وبناء السلام، وتمنح المجتمعات المحلية دوراً فعلياً في تحديد الأولويات وتنفيذ الحلول وتقويمها.

**التوصيات**

1. تطوير آليات مستدامة وعابرة للحدود لإدارة المياه والأراضي والمراعي على أساس المشاركة والشفافية والعدالة.
2. دمج التكيف المناخي ومنع النزاعات في خطط التنمية والأمن، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأشد هشاشة.
3. تنويع مصادر الدخل ودعم الزراعة والرعي وصيد الأسماك القادرة على التكيف، بما يقلل اعتماد الأسر على مورد واحد.
4. توسيع نظم الرصد الهيدرومناخي والإنذار المبكر، وربط المعلومات بخطط استجابة محلية واضحة وقابلة للتنفيذ.
5. إشراك المجتمعات المحلية والنساء والشباب والنازحين في تصميم البرامج وتقويمها، بما يحمي الحقوق ويعزز الثقة والتماسك المجتمعي.
6. دعم الوساطة المحلية وآليات حل النزاعات حول الموارد، وربطها بالمؤسسات الوطنية والإقليمية.

[29] . مفوضية حوض بحيرة تشاد، الاستراتيجية الإقليمية للاستقرار والتعافي والمرونة 2.0 للفترة 2025–2030.

7. تحسين جمع البيانات وتبادلها بين دول الحوض، وتشجيع الدراسات الميدانية التي تقيس أثر التدخلات وتراجع الفرضيات دورياً.

8. اعتماد مؤشرات للعدالة والفعالية والاستدامة عند تقييم الحلول؛ لتجنب نقل المخاطر أو تعميق التفاوت بين الفئات والمناطق.

**المصادر**


1. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير التقييم السادس: التقرير التجميعي—تغير المناخ 2023، جنيف، 2023.
2. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المادة الأولى: التعريفات، النص الرسمي للاتفاقية.
3. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، حالة المناخ العالمي 2024، جنيف، 2025.
4. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كيف يُعرَّف مصطلح النزاع المسلح في القانون الدولي الإنساني؟ ورقة رأي محدثة، 2024.
5. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة، إرشادات وقواعد قانونية محدثة.
6. Nagarajan, C. et al., Peace in an Extreme Climate: How Climate-related Security Risks Affect Prospects for Stability in Lake Chad, PLOS Climate, 2024.
7. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف والهشاشة، الفصل التاسع: إفريقيا.
8. البنك الدولي، تقارير المناخ والتنمية القطرية: من أزمة المناخ إلى أجندة تنموية جديدة، 2024.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرمجة للمناخ والسلام والأمن: مراجعة موضوعية ودليل إرشادي، 2026.
10. البنك الدولي، البيانات الكامنة وراء آثار انكماش بحيرة تشاد، 2024.
11. البنك الدولي، الأمن المائي طريق للخروج من فخ مخاطر النزاع والمناخ في حوض بحيرة تشاد، 2023.
12. الأمم المتحدة في نيجيريا، زيارة فريق مجلس الأمن غير الرسمي لمعالجة تحديات المناخ والسلام والأمن في حوض بحيرة تشاد، 2024.

13. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حكاية بحيرة آخذة في الاختفاء: التدهور البيئي وسبل العيش في بحيرة تشاد.

14. Onuoha, F., Tchie, A. E. Y., Zabala, M. L., Climate Security, Natural Resource & Conflict, and Community Resilience in the Lake Chad Basin, Training for Peace, 2024.

15. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حوض بحيرة تشاد: لمحة إنسانية حتى 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، 2024.

16. المنظمة الدولية للهجرة، لوحة معلومات أزمة حوض بحيرة تشاد، العدد 67، آب/أغسطس 2024.

17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز الاستقرار في الساحل: مواجهة المناخ والعنف وانعدام الأمن بحلول ملائمة، 2024.

18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كسر حلقة النزاع والهشاشة في حوض بحيرة تشاد: نهج تعاوني، 2024.

19. البنك الدولي، المذكرة الاقتصادية الإقليمية لبحيرة تشاد: التنمية من أجل السلام، 2021.

20. مفوضية حوض بحيرة تشاد والاتحاد الإفريقي، الاستراتيجية الإقليمية المعدلة للاستقرار والتعافي والمرونة في المناطق المتأثرة ببوكو حرام، مراجعة 16 كانون الأول/ديسمبر 2024.

21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إطلاق المرحلة الجديدة من مرفق الاستقرار الإقليمي لحوض بحيرة تشاد، 2024–2028.

22. البنك الدولي، مشروع التعافي والتنمية في منطقة بحيرة تشاد: تقرير حالة التنفيذ والنتائج، كانون الأول/ديسمبر 2024.

23. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، تحسين إدارة بحيرة تشاد عبر بناء المرونة المناخية وخفض ضغوط النظام البيئي.

24. مفوضية حوض بحيرة تشاد، الاستراتيجية الإقليمية للاستقرار والتعافي والمرونة 2.0 للفترة 2025–2030.